EA 11752

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

الدورة الاستثنائية

لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبوجا، نيجيريا، 21-24 مارس 2014

إجراءات وتدابير تعزيز تنفيذ المقرر رقم 465 بشأن إنشاء التحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب لصالح أفريقيا بعد 2015

مقدمة:

اعتمدت القمة العشرون للاتحاد الأفريقي المنعقدة يومي 27 و28 يناير 2013 في أديس أبابا، المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.465(XX) بشأن التحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب لصالح أفريقيا بعد 2015 ووافقت على ترشيح غينيا لاستضافة مقر التحالف. طلب المقرر، في فقرته السادسة، من طلب المؤتمر السادس المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والاقتصاد والتخطيط الذي كان سيعقد في أبيدجان في مارس 2013 تعميق التفكير في طرق تفعيل التحالف.

تهدف هذه الوثيقة، التي أُعدت عملا بالفقرة 6، إلى تقديم مقترحات لتفعيل التحالف.

وتشمل المقترحات ما يلي:

- اختصاصات التحالف؛
- وثيقة المشروع الإقليمي للدعم المؤسسي للتحالف 2015–2017 (ملخص)؛

من جانبه، كان المؤتمر السادس قد طلب، من جهة، ترجمة الوثيقة الأساسية إلى جميع لغات الاتحاد الأفريقي وقرر، من جهة أخرى، إرجاء النظر فيها حتى الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية المقرر عقده في أكتوبر 2013 وذلك لمناقشة المقترحات المتعلقة بتفعيل التحالف، من بين مسائل أخرى.

أدى هذا التقرير إلى التأخير في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في مقرر القمة العشرين للاتحاد الأفريقي في عام 2013.

ولهذا السبب، تم رفع مقترح إلى الاجتماع الاستثنائي لتعديل الجدول الزمني والتركيز على مهام وأنشطة المشروع الإقليمي للدعم المؤسسي.

أولا – **اختصاصات التحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب لصالح أفريقيا بعد 2015:**

1. السياق:

أصبح البحث عن الشراكات وتنميتها، في زمن العولمة وعولمة الاقتصاد، ضرورة حتمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء. وبالتالي أصبح التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب يمثل شكلا جديدا من أشكال التعاون الدولي في مواجهة أزمة الديون وعدم كفاية المساعدات الإنمائية الرسمية. ويوفر هذا التعاون للدول النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إمكانيات هائلة في سعيها الفردي والجماعي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين. كما يمكنه أيضا أن يؤثر إيجابيا على السياسات العالمية والإقليمية والوطنية.

وفي هذا الصدد، تشكل مبادرات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية شكلا هاما ومفيدا من التعاون بين بلدان الجنوب لتحقيق إدماج أفضل للأقاليم المعنية في الاقتصاد العالمي.

دعما وتعزيزا لهذه الدينامية، اعتمدت الدورة العشرون لقمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة يومي 27 و28 يناير 2013 في أديس أبابا المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.465(XX) بشأن إنشاء التحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب لصالح أفريقيا بعد 2015.

دعا المقرر في فقرته السادسة المؤتمر المشترك السادس للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والاقتصاد والتخطيط الذي كان من المزمع عقده في أبيدجان فى مارس 2013، إلى تعميق التفكير في تفعيل التحالف.

وفيما يتعلق باختصاصات التحالف، تناول التفكير المسائل التالية:

ماذا سيكون وضع التحالف؟

هل ينبغي أن يكون التحالف مؤسسة حكومية دولية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي؟ أو منظمة غير حكومية دولية شريكة للاتحاد الأفريقي؟ أو هيئة متخصصة في أمانة المفوضية ؟ وقد تم إمعان النظر بشكل خاص في خيارين وهما منظمة غير حكومية دولية وهيئة متخصصة في أمانة المفوضية.

ما هي تدابير وأنشطة وعضوية التحالف؟

ما هي الهيئات التشريعية والإدارية للتحالف؟

ما هي الاستراتيجيات التي يتعين تنفيذها لتعبئة الموارد لتمويل أنشطة المشروع الإقليمي والتحالف؟

تحاول الاختصاصات المقترحة الإجابة على هذه الأسئلة.

بشأن الوضع، يُقترح، لأغراض المرونة والكفاءة، أن يكون التحالف هيئة متخصصة تابعة لأمانة المفوضية.

وعليه، تم تقديم مقترحات بشأن مهام التحالف وأنشطته وتشكيلته وتنظيمه وسير عمله وكذلك حول استراتيجيات تعبئة الموارد لدعم التحالف.

بخصوص المشروع الإقليمي للدعم المؤسسي، هناك وثيقة تتعلق بالمشروع أعدتها غينيا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكان من المقرر أصلا أن يغطي هذا المشروع المرحلة التحضيرية 2013–2015. وستقدم وثيقة موجزة عن هذا المشروع في الاجتماع. يُقترح إعادة توجيه المشروع لخدمة مشروع الدعم المؤسسي للتحالف للفترة 2015–2017. ينبغي تحديث وثيقة المشروع في عام 2014. وفي هذا الصدد، يقترح تقديم المساعدة الفنية لإعادة النظر في وثيقة وخاصة فيما يتعلق بالإطار المنطقي والميزانية وكذلك تنظيم ورشة عمل للتحقق من صحة وثيقة المشروع في فبراير 2014.

سيتم أيضا تقديم عرض حول التدابير التي اتخذتها غينيا لاستضافة مقر التحالف.

وفيما يتعلق بمشروع القرار، فإنه يلخص الجدول الزمني الجديد والتعديلات التي يجب إدخالها ويتناول الاختصاصات المقترحة وكذلك التدابير لاستكمال وثيقة مشروع الدعم المؤسسي.

يذكر مشروع القرار الإجراءات التي اتخذها الاجتماع الاستثنائي والتي ينبغي رفعها إلى القمة الثانية والعشرين للاتحاد الافريقي عملا بالفقرة 6 من المقرر رقم 465.

وأخيرا، تم اقتراح قطر كراعية للتحالف نظرا لالتزامها بتمويل التنمية ولا سيما في أفريقيا.

2. التعريف بالتحالف

إن التحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب هيئة متخصصة تابعة لأمانة المفوضية أنشأها الاتحاد الأفريقي بموجب المقرر رقم 465 الصادر عن القمة العشرين وذلك لتشجيع تقديم المساعدة الإنمائية من بلدان الجنوب الصاعدة، على نحو متسق مع الدعم الذي توفره دول الشمال للتعويض عن نقص الموارد مع ضمان تنسيقها وفعاليتها في تحقيق أهداف التنمية في أفريقيا ما بعد 2015.

تمَّول أنشطة التحالف عن طريق ميزانية المفوضية التبرعات والهبات والمساهمات الطوعية والإعانات المالية غير القابلة للسداد التي تقدمها دول الجنوب الصاعدة وبلدان الشمال الصناعية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

3. مهام التحالف

تتمثل **المهمة الرئيسية** للتحالف في توفير منبر شامل ومتعددي الأطراف من أجل زيادة وتنويع الموارد التي يوفرها التحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب لصالح أفريقيا بعد 2015، وتنسيقها بشكل أفضل، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية لأجندة ما بعد 2015.

وفيما يلي المهام المحددة:

- تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية للتعاون الثلاثين بين بلدان الجنوب وخطة العمل المتعلقة بها، في إطار أجندة أفريقيا لما بعد 2015، لزيادة التعبئة والاستخدام الفعال للموارد التي يوفرها هذا التعاون مع تعزيز المتابعة والتقييم؛
- إقامة وتعزيز شراكات مع دول الجنوب الناشئة (أمريكا اللاتينية، شبه الجزيرة العربية وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا)؛
- تنسيق الشراكات القائمة من أجل تحقيق الاستثمار الفعال والتكامل الفعلي؛
- تعزيز الشراكات الجديدة لدعم أفريقيا ما بعد 2015؛
- دعم تنمية الشراكة الثلاثية بين بلدان الجنوب على مستوى لجان التكامل الإقليمية؛
- دعم تنمية الشراكة الثلاثية بين بلدان الجنوب على مستوى البلدان الأفريقية؛
- المشاركة في البحث عن التمويل لمشاريع وبرامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)؛
- المساهمة والمشاركة في التحضير لاجتماعات تعبئة الموارد على مستوى المشاريع الإقليمية والإقليمية الفرعية و/أو المواضيعية.
- المساهمة والمشاركة في تنظيم عمليات مراجعة البرامج واجتماعات تقييم شراكات التعاون بين بلدان الجنوب المتفق عليها مع أفريقيا؛
- إيفاد بعثات لتحديد الشراكات وبعثات لتعبئة الموارد على مستوى البلدان ومؤسسات التمويل؛
- تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إبراز الطبقات المتوسطة في أفريقيا والتي تشكل أساسا جوهريا لتطوير وسائل التمويل المبتكرة؛
- المشاركة في متابعة تنفيذ خطة عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نموا التي تشكل الدول الأفريقية غالبيتها؛

- إجراء دراسة لتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمشاريع وبرامج خطة عمل 2016–2020 التي اعتمدها مؤتمر شركاء أفريقيا المزمع عقده في ديسمبر 2015، بالاضافة الى تلك المنبثقة عن الاستعراض نصف المرحلى لخطة عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نموا؛
- إعداد ميزانية التحالف.

4. أنشطة التحالف:

- تحديد واقتراح مشاريع استراتيجية في مختلف المجالات لصالح بلد أفريقي واحد أو أكثر تمولها دول الشمال وتنفذها دول ناشئة من الجنوب؛
- تشجيع وتعزيز مشاريع التكامل الإقليمي–الفرعي والإقليمي والمشترك بين الأقاليم، في مختلف مجالات التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب؛
- تشجيع الأبحاث في المجالات الطبية والصيدلانية ومجالات التعليم والتنمية الريفية والخدمات المصرفية والتمويل والبنية التحتية والطاقة والتنمية المستدامة؛
- نشر وتعميم التجارب الناجحة في مختلف المجالات من خلال الحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية الفرعية والإقليمية والمشتركة بين الأقاليم؛
- تعزيز أساليب التمويل المبتكرة؛
- الاضطلاع بعملية مراجعة لفعالية المعونة في ضوء الالتزامات المتعهد بها في بوسان؛

5. التشكيل:

يتكون التحالف من ممثلين عن بلدان الجنوب الناشئة وبلدان صناعية وبلدان أفريقية والشركاء الإنمائيين في القارة وفقا للتوزيع التالي:

شبه الجزيرة العربية: الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت؛

آسيا: جمهورية الصين الشعبية واليابان وجمهورية كوريا والهند وإندونيسيا وفيتنام؛

أمريكا: كندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا والمكسيك؛

أوقيانوسيا: أستراليا ونيوزيلندا؛

أوروبا: الاتحاد الأوروبي وفرنسا والنرويج وروسيا وألمانيا وتركيا؛

أفريقيا: السنغال وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا والكاميرون والجابون وجنوب أفريقيا وأنجولا ورواندا وإثيوبيا وغينيا الاستوائية والجزائر ومصر وغينيا؛

مؤسسات التنمية: البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والمصرف العربى للتنمية فى أفريقيا والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الأمريكي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة النيباد والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

6. سير العمل:

لدى التحالف أجهزة تداولية وأخرى إدارية.

أ) الأجهزة التداولية:

أثناء تنفيذ المشروع الإقليمي لدعم التحالف للفترة 2015–2017، سيتم إنشاء فريق عمل ثلاثي فيما بين بلدان الجنوب يتكون من ممثلين عن البلدان والمؤسسات الأعضاء في التحالف. وسيكون فريق العمل بمثابة لجنة تسيير للمشروع الإقليمي يجتمع مرة واحدة كل 6 أشهر لمناقشة القضايا المتعلقة بالمشروع والتحالف. وتتمثل مهمته في تحفيز وتوجيه وتخطيط أنشطة المشروع الإقليمي.

في نهاية المشروع، سيتم تغيير لجنة التوجيه في يناير 2018 إلى لجنة تنفيذية للتحالف تجتمع مرة واحدة في السنة على المستوى الوزاري. وتتمثل مهمتها في تحفيز وتوجيه وتخطيط أنشطة التحالف.

بمبادرة من لجنة التوجيه وبعد ذلك اللجنة التنفيذية، سيتم تنظيم اجتماعات قطاعية ومواضيعية للخبراء بشأن مجموعة كاملة من أنشطة المشروع الإقليمي والتحالف. وفي السياق نفسه، سيتم النظر في إضفاء الطابع المؤسسي، عند الاقتضاء، على عقد اجتماعات رفيعة المستوى مثل اجتماع وزراء المالية والتنمية ومؤتمر رؤساء دول وحكومات التحالف الذي يمكن عقدها مرة كل سنتين وأربع سنوات على التوالي.

يتمتع التحالف بصفة المراقب لدى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمؤسسات والأجهزة التابعة لهما.

ب) الإدارة

لدى التحالف أمانة دائمة تتمثل مهمتها في تنسيق ودفع أنشطة التحالف وتنفيذ مقررات اللجنة التنفيذية وضمان متابعتها وتقييمها.

يرأس الأمانة الدائمة أمين يساعده نائب دائم يتم تعيينه.

تكون للأمانة الدائمة مجموعة من المستشارين يتم تعيينهم على النحو التالي:

1- كبير المستشارين؛
2- مستشار مكلف بالمؤسسات المالية والفنية؛
3- مستشار مكلف بمؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
4- مستشار إقليمي مكلف ببلدان الجنوب/شرق آسيا والصين واليابان؛
5- مستشار إقليمي مكلف بدول شبه الجزيرة العربية وتركيا؛
6- مستشار إقليمي مكلف ببلدان أمريكا اللاتينية؛

7- مستشار إقليمي مكلف بالاتحاد الأوروبي وبقية البلدان الأوروبية؛
8- مستشار إقليمي مكلف ببلدان أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا.

تتبع الأمانة الدائمة عامة أيضا الإدارات المذكورة أدناه والتي يتم تعيين العاملين فيها:

1- الزراعة والاكتفاء الذاتي من الغذاء؛
2- البنية التحتية والطاقة والتكامل الأفريقي؛
3- الصناعة والتجارة؛
4- العلم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة؛
5- التنمية البشرية والاجتماعية؛
6- الحكم الديمقراطي والشفافية؛
7- الاتصالات والنشر؛
8- الإدارة، والشؤون المالية وتعبئة الموارد والعلاقات الخارجية

بالإضافة إلى ذلك، يكون للتحالف نقاط اتصال في كل بلد من البلدان الأعضاء والبلدان الأفريقية والمنظمات الدولية الشريكة.

7. الدعم المؤسسي:

يحظى التحالف بمشروع إقليمي للدعم المؤسسي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الإنمائيون الآخرون في أفريقيا وغينيا البلد المضيف للتحالف للفترة 2015-2017.

يهدف المشروع إلى إنشاء و/أو تعزيز القدرات الفنية والبشرية والمؤسسية للتحالف على أساس إنتقالي وبهدف الاستمرار.

من أجل تحقيق ذلك، سيستند المشروع إلى العمل الذي قامت به بالفعل كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الافريقي والبنك الأفريقى للتنمية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية وغيرها

من المؤسسات التي تعمل في مجال التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب والبلدان الأقل نموا والنيباد والتجارة والاستثمار الخ ..

ستخصص سنة 2014 لوضع الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة التي أعدته غينيا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بغرض اعتمادها وبدء أنشطة المشروع في يناير 2015.

8. آليات واستراتيجيات تعبئة الموارد لدعم التحالف ومشروع الدعم الإقليمي 2015-2017:

إلى جانب مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة غينيا فى تمويل ميزانية التحالف ومشروع الدعم الإقليمي، من المنتظر إنشاء صندوق ائتماني تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعبئة موارد إضافية.

يتم السعي إلى توفير الرعاية والتوأمة من أجل تسهيل عملية تعبئة الموارد.

يتم التشجيع أيضا على إبرام اتفاقيات ثنائية مع التحالف بالنسبة للشركاء الذين يرغبون في ذلك.

بالمثل، من المتوقع تنظيم اجتماع لشركاء التحالف للبحث عن التمويل في شكل معدات وخبرة وتدريب أو موارد مالية.

تم اقتراح قطر لتكون راعيا للتحالف نظرا لالتزامها بتمويل التنمية لاسيما في أفريقيا.

9. إعادة ترتيب الجدول الزمني وتركيز مهام وأنشطة مشروع الدعم المؤسسي

تشمل المقترحات ما يلي:

1. تأجيل بداية المرحلة التحضيرية للمشروع الإقليمي (2013-2015) حتى يناير 2015؛

2. تحويل هذا المشروع الإقليمي للمرحلة التحضيرية إلى مشروع إقليمي لدعم التحالف للفترة 2015-2017؛

3. تكريس عام 2014 لإعادة صياغة واستكمال واعتماد وثيقة المشروع تمهيدا لبدء المشروع الإقليمي في يناير 2015؛

4. تخصيص عام بداية مشروع الدعم الإقليمي في 2015 لإجراء دراسات عن الوضع القائم وتحديد الاستراتيجية الأفريقية وإعداد خطة العمل والصكوك القانونية حول التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب ومؤتمر شركاء التحالف في نهاية 2015؛

5. تكريس السنتين 2016 و2017 لدعم بدء أنشطة التحالف؛

بالإضافة يُقترح أن تنظم المفوضية في شهر فبراير 2014 بالتعاون مع المشروع الإقليمي للدعم المؤسسي ورشة عمل لإجازة وثيقة المشروع الإقليمي للدعم المؤسسي للتحالف. وفي هذا الصدد، ينبغي تعيين خبير استشاري دولي لاستعراض وثيقة المشروع.

سيتم الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل هذه المساعدة الفنية.

10. النتائج المتوقعة:

- تحديد القيود والعقبات والازدواجية التي تحد من تنمية التعاون الثلاثي بين بلدان والقضاء عليها؛
- تقييم الفرص الحالية واستغلالها لصالح تنمية أفريقيا ما بعد 2015؛
- تجميع المبادرات المتعددة والاستفادة منها؛
- تحديد نقاط القوة وأوجه التكامل القائمة بين الشمال والجنوب لاستخدامها في تنفيذ برامج النيباد خطة عمل إسطنبول وتنفيذها في إطار أجندة ما بعد 2015؛

- تنمية الشراكات في مجال الصناعات الزراعية والصناعات الطبية والصيدلانية وبنك الجنوب والنقل والاتصالات والخدمات والتجارة والبحث العلمي وتدريب الموارد البشرية، الخ..

ثانيا – **<u>ملخص المشروع الإقليمي للدعم المؤسسي</u>:**

في إطار المناقشات بشأن أجندة تنمية أفريقيا لما بعد 2015، أنشأت القمة العشرون للاتحاد الأفريقي في يناير 2013، بموجب القرار رقم 465، التحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب

إن الغرض من هذا التحالف هو تعبئة الموارد المالية والفنية والتكنولوجية والعلمية لتكملة المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الشمالية في إطار هدف 0.7% من المساعدة الإنمائية الرسمية.

في هذا المنظور، تم إطلاق مرحلة تحضيرية للفترة 2013–2015 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الإنمائيين الآخرين لأفريقيا لدعم العملية في إطار مشروع بناء القدرات في مجال التعاون الثلاثي بين دول الجنوب.

إن الغرض من هذا المشروع هو تقديم معلومات مستكملة عن حالة التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب وإعداد استراتيجية أفريقية للتعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب وخطة عمل تنفيذية وآليات إدارة وإطار قانوني يحكم علاقات التحالف.

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع للسنوات الثلاث ب 9,800,000 دولار أمريكي يُضاف إليه بناء مقره ومقر التحالف وكذلك تجهيزاتهما من الأثاث والمعدات المكتبية بمبلغ 7,120,000 دولار أمريكي، أي بتكلفة إجمالية قدرها 16,920,000 دولار أمريكي.

في نهاية عمل هذا المشروع في 2015، ستكون النتائج المتوقعة كما يلي:

- إصدار كتاب أبيض حول التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب؛
- تحديد استراتيجية أفريقية للتعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب؛

- اقتراح خطة عمل أفريقية أولية للتحالف الثلاثي بين بلدان الجنوب للفترة 2015-2020؛
- إعداد صكوك قانونية ذات طابع ثنائي ومتعدد الأطراف و/أو مواضيعي تحكم أنشطة التحالف؛
- إصدار دليل حول سياسات المعونة للدول الصاعدة.

ثالثا – **<u>الإجراءات المتخذة لاستضافة المقر الرئيسي للمشروع والتحالف</u>:**

تبرعت الحكومة الغينية بقطعة أرض مساحتها هكتار واحد لبناء **بيت أفريقيا لما بعد 2015** الذي سيكون مبنى بخمسة طوابق لإيواء مقر التحالف وغيره من مؤسسات أجندة ما بعد 2015. ومن المقرر الانتهاء من تشييد المبنى ومعداته في ديسمبر 2015. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ جميع الترتيبات لاستضافة مقر المشروع في يناير 2016.

أدرجت الحكومة الغينية أيضا في ميزانية 2014 مبلغا قدره 7 مليارات فرنك غيني أو ما يفوق قليلا 7 ملايين دولار أمريكي كمساهمة منها في مشروع الدعم المؤسسي وبناء المبنى.

تجري المفاوضات مع الشركاء الثنائيين للحصول على تمويل إضافي لتشييد المبنى ومعداته.

تلك هي المقترحات المقدمة من غينيا لتعميق التفكير في تنفيذ التحالف. وهي ليست من باب الحصر. ومن المتوقع أن تثريها مناقشات الاجتماع وتجعلها أكثر أهمية.